

أَمَّن  
الْبَحْر  
الْأَحْمَر  
بَيْنَ

ميشاق أمَّن جِدَّة عام ١٩٥٦م  
ومؤتمر تعبُّر عام ١٩٧٧م

للدكتور رَأْفَت غَنِيْمِي الشَّيْخ  
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

عند الحديث عن أمن البحر الأحمر لا يعني ضمان أمن مياه هذا البحر دون أراضي الأقطار المطلة عليه . بل أن أمن مياه البحر من أمن أراضي هذه الأقطار ولنا في القرآن الكريم خير مثل إذ يقول الله تعالى : « واسأل القرية التي كنا فيها » صدق الله العظيم .

وليس المقصود بالقرية مبانيتها وشوارعها وإنما المقصود سكانها ، ومن هنا عندما نتحدث عن أمن البحر الأحمر فإننا نعني أمن الأقطار المطلة على هذا البحر وضمان كيانتها واستقرارها ضد الأخطار الخارجية .

وقد أثرت قضية أمن البحر الأحمر في عام ١٩٧٧م عندما بدأت مشكلة القرن الأفريقي تطفو وت فرض نفسها على السياسة العالمية ، وما تبع ذلك من وجود قوى أجنبية في مياه البحر الأحمر . ومن هنا جاءت مبادرة الرئيس السوداني جعفر نميري الداعية الى عقد اجتماع قمة لرؤساء الدول المطلة على البحر الأحمر للبحث في كيفية ضمان أمن هذا البحر .

وليست هذه القضية جديدة على المنطقة بل هي قضية قديمة ترجع الى أوائل القرن السادس عشر عندما اجتاز البرتغاليون رأس الرجاء الصالح ووصلوا الى مداخل الخليج العربي والبحر الأحمر بهدف تحويل التجارة الهندية من هذين البحرين العربيين كاسلوب لمعاربة التجارة الإسلامية العربية وبالتالي الأقطار العربية التي كانت التجارة العالمية بين الشرق والغرب تمر عبر مياهها وأراضيها .

وهي قضية قديمة عندما استولى العثمانيون على أقطار المشرق العربي في أوائل القرن السادس عشر أيضا وأرادوا إيقاف زحف البرتغاليين الى هذه الأقطار باتباع تقليد جديد يدعو الى منع دخول المراكب المسيحية في البحر الأحمر لأنه يطل على الأماكن المقدسة للمسلمين في الحجاز ، وهو التقليد الذي ظلت الدولة العثمانية متمسكة به حتى أواخر القرن الثامن عشر (١) وكانت تعني بذلك عدم السماح للسفن البرتغالية المتعدية بصفة خاصة بدخول مياه البحر الأحمر وتهديد الممتلكات العثمانية .

اذن بالقضية قديمة ولكن يجددها ظهور قوى اجنبية غير «بحر احمرية» في مياه هذا البحر بل واتخاذ مواقف عدائية من بعض الدول العربية التي تطل على مياهه . فعندما انتزعت انجلترا من فرنسا أكبر مستعمراتها في الهند في صلح باريس عام ١٧٦٣م ، اتجه اهتمامها الى تيسير المواصلات بين انجلترا وامبراطوريتها الهندية ، ومن هنا انبثت التفكير الى احياء الطرق البرية القديمة واهمها طريق البحر الأحمر ومصر ، وطريق الخليج والفرات (٢) .

ومنذ ذلك الوقت أخذ اهتمام انجلترا بالبحر يزداد ، فوجدناها تستولي على عدن - مدخل البحر الأحمر الجنوبي - عام ١٨٣٩م وتندر محمد علي بأن أي اعتداء على عدن يعد اعتداء على جزء من الاملاك البريطانية (٣) ثم أخذت انجلترا تعمل على ايجاد ممتلكات لها في شرق وشمال شرق أفريقيا (٤) حتى اذا افتتحت قناة السويس للملاحة العالمية عام ١٨٦٩م - عملت انجلترا على الانفراد بالسيطرة على البحر الأحمر من جنوبه الى شماله في مصر خاصة بعد شرائها لتعصيب مصر من أسهم شركة القناة .

وفي سبيل ذلك وضعت انجلترا سياستها على الاهتمام بالبحر الأحمر في المقام الأول اذ جاء في تعليمات اللورد سالسبوري Salisbury وزير الخارجية البريطانية للسير ادوارد ماليت Malet والأخير في طريقه الى القاهرة لتسلم مهام منصبه كقنصل عام لانجلترا في مصر ، ووكيل حكومة جلالة الملكة - وهذه التعليمات مؤرخة في ١٦ أكتوبر ١٨٧٩م - يجب أن يكون واضحاً في الأذهان أنه اذا قسمت الامبراطورية العثمانية الى أقاليم واصبحت مصر مستقلة فان الجزء من مصر الذي يستحوذ على اهتمام انجلترا هو ساحل البحر الأحمر ، الى جانب التطوط الحديدية ووسائل المواصلات الاخرى عبر برزخ السويس ( قناة السويس ) واذا تم فعلاً تقسيم مصر ذاتها وبقي ساحل البحر الأحمر ووسائل المواصلات تحت سيطرة انجلترا أي خاضعة للنفوذ الانجليزي بينما ظلت داخلية البلاد من جهة أخرى في حالة من الاستقرار في ظل نظام حكم يكفل هذا الاستقرار فان انجلترا لن تجد في هذه الحالة سبباً يدعوها الى القلق أو عدم الرضا (٥) .

وهكذا حدث الاحتلال الانجليزي لمصر عام ١٨٨٢م لتصبح لانجلترا السيطرة على مداخل البحر الأحمر الجنوبية ( عدن ) والشمالية ( قناة السويس ) - وحتى عندما أرغمت انجلترا مصر على اخلاء السودان دافعت

البحرية البريطانية عن ميناء سواكن وظلت تحتفظ به - باسم مصر - طوال عهد الدولة الهدية في السودان ، ولذلك لا نحتاج أن نسمح من جوزيف شمبرلين Chamberlain أحد قادة الاستعمار البريطاني يصصف البحر الأحمر بأنه وتر بريطانيا الحساس .

وعندما قامت الثورة المصرية عام ١٩٥٢م تطلعت الى ضمان أمن البحر الأحمر بواسطة الأقطار التي تقع على شواطئه دون وجود قوى خارجية ، ومن هنا ظهر ما عرف بميثاق أمن جسدة عام ١٩٥٦م الذي ضم كلا من مصر والمملكة العربية السعودية واليمن وهو وان كان ميثاقا دفاعيا الا أنه يعني حماية أمن البحر الأحمر من خلال الدفاع المشترك والدول العربية الموقعة على الميثاق ضد العدوان الخارجي سواء في الأرض أو البحر .

ثم جاء مؤتمر تمز في مارس ١٩٧٧م نتيجة لمبادرة الرئيس جعفر نمري لتثير القضية من جديد أمام خطر جديد . وفي هذه الوريقات سنسوق القضية من عام ١٩٥٦م مروراً بعام ١٩٧٣م وحتى مؤتمر تمز عام ١٩٧٧م .

---

### ميثاق أمن جسدة

---

لم يكن عقد هذا الاتفاق بين حكومات كل من جمهورية مصر ، والمملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية بمدينة جدة بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٥٦م وبحضور كل من الرئيس جمال عبد الناصر ، والمملك سعود والامام أحمد الا حلقة من حلقات الاتفاقات بين الأقطار العربية كانت مصر محورها وقلبها .

وذلك أنه منذ فبراير ١٩٥٥م بدأت مصر سلسلة من اللقاءات والاتفاقات الثنائية والثلاثية والجماعية من أجل التضامن العربي ضد القوى الخارجية ، كان منها المؤتمر الذي شاركت فيه حكومات كل من الأردن وسوريا واليمن والسعودية الى جانب مصر وأصدر قراراته بالقاهرة في ٨ فبراير ١٩٥٥م ، وكان منها البيان السوري المصري الصادر بدمشق في ٣ مارس ١٩٥٥م والذي انضمت اليه المملكة العربية السعودية في ٥ مارس من نفس العام ، ويتص على عدم الانضمام الى الحلف التركي العراقي أو أي

أحلاف أخرى ، وعلى إقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك ، وعلى الالتزام بالاشتراك في صد أي عدوان يقع على إحدى دول المنظمة ، وعلى إنشاء قيادة مشتركة دائمة ، وعلى عدم قيام أية دولة مشتركة في المنظمة بمقد اتفاقات دولية عسكرية (٦) .

كما كان من بين هذه الاتفاقات العربية ميثاق الحلف العسكري الذي تم التوقيع عليه في القاهرة في ٢٧ أكتوبر عام ١٩٥٥م بين كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر لضمان الأمن والسلام ورد العدوان الخارجي عند وقوعه في إطار مبادي ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .

ثم جاء ميثاق أمن جدة لتكتمل المسيرة في إطار التحالفات العربية حيث جاء في البلاغ الذي أذيع في ختام الاجتماعات التي عقدت بين الزعماء الثلاثة بمدينة جدة في العاشر والحادي عشر من شهر رمضان ١٣٧٥هـ الموافق للمشرين والحادي والعشرين من شهر أبريل سنة ١٩٥٦م ، بأنه قد عقدت خلال هذين اليومين عدة اجتماعات تم فيها بحث المسائل التي تهم الدول الثلاث بوجه خاص ، وتتصل بالقرار الأمن والسلام في العالم العربي بوجه عام ، ودارت المباحثات والمشاورات بين الرؤساء في جو ودي خالص ، وتكاتف كامل ، وحرص الجسيم على تمكين أواصر الإخاء والتعاون بين دولهم مستهدفين في ذلك أمانى الشعوب العربية في الحرية والكرامة والأمن والسلام .

وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن عقد اتفاقية دفاع مشترك وقعتها الزعماء الثلاثة وأتاحت لهم تبادل الرأي في وضع الخطط العملية التي تكفل نمو الروابط الاقتصادية والثقافية والفنية بين الدول العربية وتوثيق قوى التعاون بينها لتحقيق خير الأمة العربية .

من هذه المقدمة للاتفاق تتضح المبررات لمقده بين الدول الثلاث . وهي الدول التي تمسك بكل شاطئ البحر الأحمر الآسيوي ومعظم الشاطئ الإفريقي . والتي تمسك بمدخل البحر الأحمر من الجنوب والشمال ، وأن كان الاتفاق دفاعيا إلا أنه يمكن القول أن أمن البحر الأحمر عمل دفاعي .

ومن ثم جاء في صلب الميثاق ، أن حكومات جمهورية مصر والمملكة

العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية ، توطينا لميثاق الجامعة العربية وتأكيدا لاختصاص الدول المتعاقدة لهذه المبادئ ، ورغبة منها في زيادة تقوية وتوثيق التعاون العسكري ، وحرصا على استقلال بلادها وحفاظة على سلامتها وإيماننا بأن إقامة نظام أمن مشترك فيما بينها يعتبر عاملا رئيسيا في تأمين سلامة واستقلال كل منها ، وتحقيقا لأمانها في الدفاع المشترك عن كيانها ، وصيانة الأمن والسلام وفقا لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وأهدافها ، وعملا بما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية ، قد اتفقت على عقد اتفاقية لهذه الغاية .

ويقيني أن النص على إيمان كل من حكومات مصر والسعودية واليمن بأن إقامة نظام أمن مشترك فيما بينها يعتبر عاملا رئيسيا في تأمين سلامة واستقلال كل منها ، دليل على إصرار هذه الأقطار الثلاثة ، على تأمين سلامتها الإقليمية سواء في الأرض أو البحر ، وحيث أنها تطل على البحر الأحمر ولها فيه مياه إقليمية فإن تأمين هذا البحر ضد أي اعتداء خارجي من مسئولية هذه الأقطار كدفاعها عن الأرض .

كما أن يقيني بأن الدفاع عن كيان واستقلال هذه الأقطار الثلاثة يستلزم بالضرورة الدفاع عن البحر الأحمر الذي تطل عليه من الناحيتين وأن هذا الدفاع عن الأرض والبحر يحقق أمانها في الدفاع المشترك عن كيانها بحسبان البحر الأحمر جزءا من مسئولية هذه الأقطار في تأمين السلامة الإقليمية لها .

ومن ثم فقد نصت المادة الأولى من هذا الميثاق الأمني على حرص الأقطار الموقعة عليه على « دوام الأمن والسلام واستقرارهما » وهذا يعني اعتزام كل من مصر والسعودية واليمن على تأمين الأرض والبحر ضد كل عدوان خارجي ولكن - كما جاء في نفس المادة - بالجزم أولا إلى أسلوب « فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية » ، وذلك تمشيا مع نصوص ميثاق هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بهذا الخصوص .

كما نصت المادة الثانية من الميثاق على أن « تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة منها أو على قواتها اعتداء عليها ، ولذلك

فإنها عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم بأن تبادر كل منها إلى معونة الدولة المتمددة عليها وبأن تتخذ على الفور جميع التدابير وتستخدم جميع مآلديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما .

ويقيني أيضاً أن ضمان أمن البحر الأحمر عمل جماعي ودفاع مشترك لا تنفرد به دولة واحدة . ومن ثم نصت هذه المادة الثانية على مشاركة دول الميثاق في ضمان الأمن والسلام حتى وإن استدعى الأمر اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة ضد العدوان الخارجي على أرض أو مياه دول الميثاق مجتمعة أو إحدى دوله حتى ينتهي العدوان وتعود إلى الأرض أو المياه الإقليمية الأمن والاستقرار ويستتب السلام . . . وحسباني أن مياه البحر الأحمر مياه إقليمية لدول ميثاق أمن جدة الثلاث باعتبارها تشرف على هذا البحر من جانبيه الأفريقي والآسيوي وتمتلك معظم شواطئه على القارتين .

كما نصت المادة الثالثة على أن « تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها ، بناءً على طلب أحدها ، كلما توترت واضطربت العلاقات الدولية بشكل خطير يؤثر في سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها ، وفي حالة خطر الحرب الداهم أو قيام حالة مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف » .

واعتقادي أن توتر أو اضطراب العلاقات الدولية بصورة تؤثر على أمن وسلامة أراضي ومياه دول الميثاق أمر يستدعي التشاور لاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الأمن والسلام لأراضي مصر والسعودية واليمن وبينها مياه البحر الأحمر الواقع وسط هذه الأراضي . ومن ثم التزمت هذه الأقطار الثلاثة باتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية الضرورية لضمان استمرار الأمن والسلام ودوام الاستقرار للمنطقة أرضها وبحرها .

وحرصت المادة الرابعة من الميثاق على تأكيد التزام الأقطار الثلاثة بالدفاع المشترك وضمان الأمن حتى في حالة وقوع عدوان خارجي مفاجئ على إحدى دول الميثاق سواء حدث العدوان على الأرض أو المياه الإقليمية لتلك الدولة . وجاء هذا التأكيد في النص على أنه « بالإضافة إلى الإجراءات العسكرية التي تتخذ لمواجهة هذا العدوان ، تقرر الدول الثلاث فوراً الإجراءات التي تضع خطط هذه الاتفاقية موضع التنفيذ (٧) » .

وتتوالى مواد الميثاق لتؤكد التزام الدول الثلاث بضمان أمن وسلامة أراضيها أو مياهاها باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام ومن بين هذه الاجراءات ما نصت عليه المادة الخامسة بتشكيل عدة أجهزة تتولى تنفيذ ما نص عليه الميثاق من التزام دفاعي مشترك مثل : المجلس الأعلى ، والمجلس العربي ، والقيادة المشتركة .

وقد عالجت المواد السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشره كيفية تشكيل هذه المجالس واختصاصاتها ووظائفها وتمثيل دول الميثاق الثلاث فيها . فالمجلس الأعلى يتكون من وزراء الخارجية والعربية للدول المتعاقدة ، والمجلس العربي يتكون من رؤساء أركان حرب الجيوش الثلاثة التابعة لدول الميثاق ، بينما تتكون القيادة العامة من قائد عام وهيئة أركان الحرب والوحدات التي يتقرر وضعها لتأمين القيادة المشتركة وإدارة أعمالها . وتمارس هذه القيادة عملها وقت السلم والحرب وهي ذات صفة دائمة .

ويقيني أن هذه الأجهزة هي الأدوات أو الوسائل العملية الكفيلة بضمان الأمن والاستقرار وأن مجرد قيامها دليل على التزام دول ميثاق أمن جدة بالدفاع عن أراضيها ومياهاها . هذا وقد تشكلت القيادة العامة وجعل على رأسها قائد عام مصري واختيرت القاهرة مقرا لهذه القيادة العامة .

وانتهى الميثاق بالمادتين العادية عشرة والثانية عشرة ، الأولى نصت على عدم تعارض نصوص الميثاق مع موانيق هيئة الأمم المتحدة ، بينما نصت الثانية على سريان الميثاق لمدة خمس سنوات تتجدد ب تلقاء نفسها لمدة خمس سنوات أخرى وهكذا . ولأي دولة من الدول المتعاقدة أن تنسحب منها بعد إبلاغ الدولتين الأخريين كتابة برغبتها في ذلك قبل سنة من تاريخ انتهاء أي من المدة المذكورة سابقا .

وهكذا كان ميثاق أمن جدة خطوة هربية لضمان أمن البحر الأحمر ولواجهة أي تهديدات خارجية لهذا البحر ، وبالتالي للدول المطلة عليه ، لأن تهديد أمن البحر الأحمر تهديد للدول الواقعة على شواطئه الاقليمية والاسيوية في آن واحد . كما أن تهديد أمن الدول التي لها سواحل على البحر الأحمر تهديد لأمن هذا البحر وجعله مسرحا لاضطرابات دولية بل وتنافس عالمي حول امكانيات البحر الأحمر وامكانيات دوله في وقت واحد .



ومما هو جدير بالذكر أن ميثاق أمن جدة الذي شاركت في التوقيع عليه حكومات كل من مصر والسعودية واليمن في ٢١ أبريل عام ١٩٥٦م تمثت مواده ونصوصه مع مواد ونصوص ميثاق الحلف العسكري الذي تم التوقيع عليه في القاهرة بتاريخ ٢٧ أكتوبر عام ١٩٥٥م بين كل من حكومتى جمهورية مصر والمملكة العربية السعودية - أي أن الميثاق الثنائي الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٥٥م كان هاديا ومقدمة لميثاق الأمن الثلاثي الذي عقد بجدة في العام التالي .

---

### مؤتمر تمز عمام ١٩٧٧م

---

لم يكن انعقاد مؤتمر تمز في ٢٢/٢٣ مارس ١٩٧٧م الا آخر الخطوات التي اتخذتها الدول المطلقة على البحر الأحمر حتى الآن للبحث في كيفية ضمان أمن هذا البحر بعد أن تعرض هذا الأمن لتهديدات قوى خارجية أو معادية للأقطار العربية المطلقة على هذا البحر . إذ كانت هناك خطوات أخرى فردية وجماعية من جانب الأقطار العربية ومنذ ميثاق أمن جدة حتى مؤتمر تمز للحفاظ على أمن واستقرار البحر الأحمر من بين تلك الخطوات موقف المملكة العربية السعودية من مرور السفن الإسرائيلية في خليج العقبة تحت مظلة قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ عقب حرب السويس عام ١٩٥٦م ذلك الموقف العنيد الذي استنكر مرور السفن الإسرائيلية باعتبارها سفن معادية تهدد أمن البحر الأحمر والدول العربية المطلقة عليه ، وجاء ذلك الاستنكار في البيان الرسمي الذي أصدرته الحكومة السعودية يوم ١٤ شعبان سنة ١٣٧٦هـ الموافق لعام ١٩٥٧م (٨) كما جاء هذا الاستنكار مرة أخرى في مذكرة وزارة الخارجية السعودية الموجهة لوزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢٧ ذي القعدة ١٣٧٦هـ ردا على بيان وزارة الخارجية الأمريكية الصادر في ٥ يونيو عام ١٩٥٧م باعتبار خليج العقبة ممرا عالميا حرا تستطيع السفن الأمريكية المرور فيه متى شامت . بينما لم تكن تستطيع ذلك عندما كانت شرم الشيخ في يد القوات المصرية ، وخليج العقبة خليج عربي تمر فيه فقط السفن المصرية والسعودية والأردنية . كما جاء هذا الاستنكار أخيرا في إذاعة لسياسي سعودي بالتلفزيون الأمريكي يوم ١٦ ذي الحجة سنة ١٣٧٦هـ (٩) .

ثم جاء عدوان اسرائيل عام ١٩٦٧م على مصر والاردن وهما دول البحر الأحمر الى جانب سوريا لينتبه الى خطورة انطلاق اسرائيل الى مياه هذا البحر جنوبا الى آسيا وأفريقيا وهذا يستلزم المواجهة العربية للوقوف أمام دخول السفن الاسرائيلية المعادية الى مياه البحر الأحمر ولم تكن هناك خطوة عملية في هذا السبيل قبل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ - -

ولعلنا نتذكر ما أعلنته مصر في بداية الممركة - ٦ أكتوبر ١٩٧٣م - أن كل البحر الأحمر من باب المندب جنوبا الى قناة السويس شمالا منطقة عمليات عسكرية وان مصر تعذر من دخول أية سفن الى البحر الأحمر أثناء المارك - وحتى اشعار آخر - حتى لا تتعرض للقذائف المصرية من السفن العربية أو طائرات القتال - وحقيقة هذا الاعلان - في رأيي - هو منع السفن الاسرائيلية من المرور في هذا البحر أو دخول سفن اجنبية بهدف مساعدة اسرائيل ، وهذا حفاظ على أمن هذا البحر وضمان لحرمان العدو من المساعدات الأجنبية الخارجية -

وفي اعتقادي أن هذا الاعلان شبيه بالاعلان الذي صدر عن الدولة العثمانية في القرن السادس عشر ، عندما احتلت مصر والعجاز ووصلت الى اليمن بأن البحر الأحمر تطل عليه الأرض التي تتشرف بوجود الأماكن المقدسة فيها فيحرم على السفن المسيحية المرور في مياه هذا البحر - والاعلان العثماني يهدف في المقام الأول حرمان السفن البرتغالية من دخول البحر الأحمر حيث كانت البرتغال آنذاك أعدى اعداء الشعوب الاسلامية - واعلان مصر عام ١٩٧٣م يهدف في المقام الأول الى ضمان أمن البحر الأحمر لمصلحة مصر والدول العربية المطلة عليه وحرمان القوة المعادية ومن يساندها من انتهاك أمن هذا البحر وتهديد سلامة وكيان الأقطار العربية « البحر الأحمر » وفي مقدمتها مصر -

ثم جاء مؤتمر تمز عام ١٩٧٧ كخطوة عملية بارزة المعالم على طريق ضمان أمن البحر الأحمر ضد التهديدات الخارجية ومن هنا لا بد من الوقوف على مبررات عقد هذا المؤتمر قبل أن نبحث في كيفية انقضاده ونتائج الاجتماعات أي القرارات التي صدرت عن المؤتمر ومدى مناسبتها لضمان أمن البحر الأحمر -

لعل أهم المبررات التي دفعت بالقضية الى الظهور في الأقطار العربية المطلة على البحر الأحمر هي :

**أولاً :** حدوث ثورة اشتراكية في اثيوبيا ادخلت الاتحاد السوفيتي الى  
مياه البحر الأحمر عند السواحل الاثيوبية والارترية .

**ثانياً :** ازدياد اشتعال الثورة الارترية ضد السيطرة الاثيوبية .

**ثالثاً :** الصدام بين اثيوبيا والصومال حول اقليم أوجادين الذي  
تسيطر عليه اثيوبيا رغم أن معظم سكانه صوماليون ودخل الاتحاد السوفيتي  
وكوبا الى جانب اثيوبيا .

**رابعاً :** محاولات اسرائيل التعاون مع اثيوبيا ضد الدول العربية من  
أجل أن تجد لها مواقع في جنوب البحر الأحمر .

**خامساً :** الصراع البحري على شواطئ المحيط الهندي قرب مدخل  
البحر الأحمر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

**سادساً :** الخلافات العربية و البحر الأحمرية ، خاصة بين اليمن الشمالية  
واليمن الجنوبية ، وبين اليمن الجنوبية وسلطنة عمان .

هذه أهم المبررات لمقد هذا المؤتمر ، وهي ما يمكن تسميته بخريطة  
الصراع التي دفعت بالرئيس جعفر محمد نميري الى اعلان مبادئه التي  
أنتجت عقد مؤتمر تمزق .

### أولاً - الثورة الاثيوبية :

تعتبر اثيوبيا هي الدولة غير العربية الوحيدة التي تطل على البحر  
الأحمر ، ومن ثم نجدها تنظر بارتياح الى أي اجتماع يدعو اليه أحد الزعماء  
العرب حتى ولو كان الاجتماع لمبحث موضوع اثيوبيا طرف فيه مشل أمن  
البحر الأحمر . ثم اعلان الثورة الاشتراكية في اثيوبيا منذ عام ١٩٧٤م قد  
باعد بينها وبين التعاون مع الأنظار العربية و البحر الأحمرية ، وخاصة مصر  
والسعودية والسودان واليمن الشمالية بسبب ادخال الاثيوبيين للوجود

السوفيتي والكوبي الى مياه البحر الأحمر - مما اعتبرته الأقطار العربية تهديداً لأمنها وأمن البحر الأحمر ولا شك أن هذا مبرر قوي من المبررات التي كانت وراء الدعوة لعقد مؤتمر لبحث ضمان أمن البحر الأحمر -

## ثانياً - الثورة الأترية :

ترجع أصول القضية الأترية الى سنوات طويلة منذ أن أنهى الامبراطور هيلاسلاسي امراطور اثيوبيا كيان الاقليم الأترري وجعله جزءاً من امراطوريته - هذا على الرغم من أن الثورة في الاقليم لم تبدأ الا منذ حوالي عشرين عاماً حين هاجم الثوار آنذاك أحد المخافر الحكومية في أقصى حدود اترريا الغربية الملاصقة للسودان - ومنذ ذلك الحين والثورة تشتد ضد حكم الامبراطور ثم ضد الحكم العسكري في أديس أبابا حتى سيطر الأتريون على حوالي ٨٠٪ من أراضي الاقليم -

ومما يزيد في حدة الأزمة الأترية أن النظرة الأمهرية لحكام اثيوبيا الجدد للثورة في الاقليم لا تكاد تختلف عن نظرة الامبراطور هيلاسلاسي اذ كان الامراطور يحاول أن يحسبها من سلع العالم كله - يصورها وهما بأنها مجرد نوع من « الثفتا » - أي قطاع الطرق الجبلية وحكام اثيوبيا العسكريون يصورونها الآن بأنها مجرد عمليات عنف مصدر من الخارج من بعض الدول العربية من أجل القضاء على الامراطورية الاثيوبية (١٠) -

ونظراً لاشتعال الثورة الأترية والموقف المتصلب لحكام أديس أبابا فلا يمكن اعتبار الموضوع مسألة داخلية - حيث أن للاقليم اترري تاريخه الذي كان فيه غير خاضع لاثيوبيا - ثم ان الاقليم يقع على ساحل البحر الأحمر وبه ميناء عصب ومصوع اللذان تعتمد عليهما اثيوبيا كل الاعتماد - الى جانب ميناء جيبوتي بجمهورية جيبوتي - في حركة التجارة الاثيوبية مع العالم الخارجي - ومن هنا لابد للأقطار « البحر الأحمرية » من أن تبحث الموقف في اترريا لأن استمرار التوتر هناك يهدد أمن البحر الأحمر والأقطار المطلة عليه -

منذ أن حصلت الصومال على استقلالها في أول الستينات من القرن الحالي وهي تنظر باهتمام الى الأقاليم الصومالية الخاضعة لدول أفريقية أخرى منذ أن سيطر الاستعمار الغربي على شرق أفريقيا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ومن بين هذه الأقاليم الصومالية اقليم أوجادين التي تسيطر عليه اثيوبيا رغم أنه يكون جزءا طبيعيا متصفا للصومال وغالبية سكانه المعظم من الصوماليين ، ومن هنا كان التوتر بين الدولتين المتجاورتين اثيوبيا والصومال .

ومما يريد من حدة الصراع بين الدولتين اصرار اثيوبيا على عدم التفاوض مع الصومال لتقرير مصير اقليم أوجادين المتنازع عليه ، ورغم أن الاتحاد السوفيتي كان حديقا للطرفين : جمهورية الصومال الديمقراطية ذات النظام الاشتراكي ، والحكم العسكري في اثيوبيا الأكثر انجاها نحو الاشتراكية ، إلا أنه من الواضح أن الروس يتحالفون مع الاثيوبيين ، وهذا يفتح بابا لتدخل قوى أجنبية في مسألة « بحر أحمر » مما يهدد أمن البحر الأحمر .

ومما تجدر ملاحظته أن لروسيا ومنذ القرن التاسع عشر تطلعات نحو اثيوبيا بصفة خاصة وتشير الوثائق البريطانية الى محاولات روسيا القيصرية ايجاد موضع قدم لها في اثيوبيا سواء بادعاءات دينية أو لتقديم مساعدات عسكرية للاثيوبيين ضد أعدائهم .

فتذكر « موسكو جازيت » في عددها الصادر في ١٦ سبتمبر ١٨٨٧م أن من الخطأ تجاهل المصالح الروسية في اثيوبيا والبحر الأحمر في الوقت الذي تتواجد فيه مطامع انجليزية وفرنسية هناك ، وأن مصالح روسيا مع اثيوبيا تعتمد على الارتباط الديني بين البلدين إذ أن مذهبهما هو الارثوذكسية (١١) .

وتتحققا لما نادت به « موسكو جازيت » بدأ توافد الروس على اثيوبيا في شكل جماعات أو حملات منظمة ، فبرسل القنصل البريطاني في بورسعيد بتاريخ ٦ يناير ١٨٨٩م أن ١٤٦ رجلا روسيا مع قليل من النساء ورجال الدين غادروا بورسعيد آنذاك على باخرة تمسوية متجهين الى أديس أبابا (١٢)

كما أبرق القنصل البريطاني في سواكن بأن هذه البعثة الروسية والتي اتضح أنها بقيادة الجنرال نيكولايف *Nicolaieff* وعدد أفرادها حوالي ١٥٠ فردا قد غادرت أوبوك على نفس الباحرة وتراقبها سفينة حربية إيطالية (١٣) ثم أضاف حاكم سواكن عن طريق سير إيفلن هارنج المعتمد البريطاني في مصر - أن هذه البعثة الروسية تنوي التوجه من أوبوك الى جنوب الحبشة من طريق هرر للعمل في الجيش الاثيوبي ، حيث تحتاج اثيوبيا لعدد من الضباط ، وحيث يوجد فعلا بعض القوزاق *Cossacks* في أوبوك ومن المنتظر وصول المزيد الذين يحتمل وصول عددهم الى ألفين (١٤) .

كما أن السفير البريطاني في سان بطرسبرج *St. Petersburg* أرسل لوزير الخارجية البريطانية يذكر أن حملة روسية يقودها كارجوبولوف *Kargopoloff* في طريقها الى الحبشة ، حيث غادرت طشقند وستمر بكل من فارس ، بومباي وعدن الى جيبوتي ، ثم تتقدم الى هرر تحت ادهام بأن مهمتها البحث العلمي (١٥) .

وكانت هناك بعثة ثالثة بقيادة الكاهن ليونتيف *Leontieff* في طريقها الى الحبشة واستمرت هذه البعثة حوالي خمس سنوات من بدء رحلتها حتى هودنتها وقد تابع البريطانيون هذه البعثة سواء في نزولها بالقاهرة ومحاولة دخول الحبشة من طريق الخرطوم ، أو هودنتها بعد وصولها من طريق البحر الى الحبشة ، وردا على استفسارات البريطانيين في شرق افريقيا اجاب الأيرل أوف كمبرلي *Earl of Kimberley* بأنه فهم من السفير الروسي في لندن بأن هدف بعثة ليونتيف الوحيد هو الجانب الديني فقط (١٦) .

وقد سقت هذه الشواهد لأدلة على اهتمام الروس من وقت مبكر بشرق افريقيا ومدخل البحر الأحمر ، فما نشاهده الآن ومنذ أوائل السبعينات من القرن الحالي من تواجدهم في القرن الافريقي ما هو الا احياء لأطماعهم القديمة منذ الثمانينات من القرن الماضي .

وفي اعتقادي أنه على الرغم من أن الصومال كانت أسبق من اثيوبيا في الارتباط بالروس حتى وصل هذا الارتباط الى حد اعطائهم تسهيلات في ميناء بربرة الصومالي . الا أن اثيوبيا عندما حدثت بها الثورة الاشتراكية

— كانت أكثر الهراء من الصومال بحكم وجود ظروف اقتصادية واجتماعية تشجع على انتشار المبادئ الاشتراكية الماركسية في اثيوبيا من الصومال ناهيك من عامل الدين ، فالصومال بلد اسلامي شعبه الفقير يتمسك بالاسلام دينا ، بينما الاثيوبيين مسيحيون شرقيون ، والروس قبل الثورة البلشفية مسيحيون شرقيون . لهذا صار الاتجاه الروسي نحو اثيوبيا يهتد أمن البحر الأحمر ويهدد مصالح الأقطار العربية المطلة على هذا البحر .

---

#### رابعاً - اسرائيل ومداخل البحر الأحمر :

---

منذ أن أصبح لاسرائيل ميناء على خليج العقبة وصارت سفنها — خاصة بعد أحداث السويس عام ١٩٥٦م — تمر عبر باب البحر الأحمر اتجهت لتكوين صلات قوية مع اثيوبيا لتصبح للسفن الاسرائيلية مواضع قدم في مواجهة الغلبة العربية على مياه البحر الأحمر ومداخله من الشمال والجنوب . ومن هنا حدث التعاون الاسرائيلي الاثيوبي في المجالات العسكرية والاقتصادية والفنية .

وعندما تحققت الغلبة على مياه البحر الأحمر أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣م حاولت اسرائيل من جديد إثارة مخاوف اثيوبيا من هذه الغلبة لكي يصبح لاسرائيل موضع قدم في أي مكان من الجزر الصحيرية العديدة الخالية من الحياة والتي تتناثر حول المدخل الجنوبي للبحر الأحمر في مواجهة جزيرة سينون أو بريم التي تحكم مضيق باب المندب ، علماً بأن تلك الجزر الصحيرية تتنازع السيطرة عليها كل من حكومات الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية واثيوبيا . ومحاولات اسرائيل هذه تهدد أمن البحر الأحمر وبالتالي تزيد من تهديداتها لأمن الأقطار العربية المطلة على هذا البحر .

---

#### خامساً - أمريكا وروسيا ومداخل البحر الأحمر :

---

استطاع الأمريكيون الحصول على عدد من القواعد العسكرية في المحيط الهندي في كل من موريشيوس ومالديف وجزر دييجو غارسيا ، كما استطاعوا

أيضا استنجاار جزيرتي دهلك وستيتان لمدة ٢٥ سنة من اثيوبيا ، والجزيرتان من الجزر الأخوات السبع التي لا تبعد عن مضيق باب المنسب بأكثر من ٦ أميال بحرية (١٧) . وفي المقابل حصل الاتحاد السوفيتي على تسهيلات بحرية في عدن وفي ميناء بربرة الصومالي ، وفي موزمبيق وبدأ يتطلع الى الموانئ الاثيوبية على البحر الأحمر .

وهذه التحركات الأجنبية ضد مدخل البحر الأحمر الجنوبي تتطلب بالضرورة اليقظة واعداد المدة لضمان أمن البحر الأحمر ودوله وإبعاده عن الصراعات الدولية والمطامع الأجنبية .

---

### سادسا - الخلافات العربية - البحر احمرية :

---

ان وجود خلافات - مهما كانت أسبابها - بين قطرين أو أكثر من الأقطار « البحر احمرية » يهدد بالضرورة أمن البحر الأحمر وأمن أقطاره ناهيك عن صعوبة القيام بعمل مشترك لإبعاد الأخطار الخارجية والصراع الدولي عن البحر الأحمر وأقطاره . فالخلاف القائم بين جمهورية اليمن الجنوبية وسلطنة عمان ، والخلاف بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية ، من ذلك النوع من الخلافات التي تحول دون الاتفاق على عمل مشترك لضمان أمن البحر الأحمر وخاصة تأمين مدخله الجنوبي أمام المعاولات الخارجية للتدخل وفرض الوجود .

كانت تلك - في رأيي - مبررات كافية لأن ينعقد مؤتمر تمز ، ولكن هل كانت تلك المبررات لمجرد اجتماع رؤساء أربع دول فقط من دول هذا البحر ؟ في الواقع جاءت مبادرة الرئيس جعفر نمري لمقعد مؤتمر يبحث كيفية ضمان أمن البحر الأحمر موجهة الى كل دول البحر الأحمر وفي مقدمتها مصر والمملكة العربية السعودية والسودان والصومال وجمهوريتي اليمن الشمالية والجنوبية الى جانب اثيوبيا . ولكن دول السودان والصومال واليمنيتين فقط هي التي استجابت للنداء واجتمع رؤساؤها في تمز في مارس ١٩٧٧ .

ولسنا بصدد الدخول في تفاصيل اللقاء الرباعي ، ولكننا نستعرض بالمناقشة التوصيات التي صدرت عن المؤتمرين ، وقد سبق تلك التوصيات



كلمات للرؤساء ابراهيم الحمدي رئيس اليمن الشمالية وجعفر نميري رئيس جمهورية السودان ، توضح الهدف من المؤتمر واستجابة الاقطار الأربعة للمبادرة السودانية .

ومما جاء في كلمة المقدم ابراهيم الحمدي : اننا كدول مطلة على حوض البحر الأحمر مسئولة عنه بحكم حقنا في السيادة الوطنية على مياهنا الاقليمية كما أن هذا اللقاء يعتبر فريدا من نوعه حلييا واستراتيجيا وبخاصة ومبادئنا ليست مقتصرة على موضوع يمينه وانما سنتناول العديد من المواضيع التي تهتمنا كمسؤولين في دولنا ونشعر بها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا .

وهذا في رأيي هام للغاية فلا يمكن النظر الى ضمان أمن البحر الأحمر باعتبارها مسألة استراتيجية فقط ، لأن وجود تغلف اجتماعي واقتصادي على شواطئ البحر الأحمر يساعد على عدم الاستقرار ويفتح بابا للصراع الدولي يدخل منه ويفرض نفوذه . ومن هنا كانت كلمة رئيس اليمن الشمالية لها دلالتها الواعية ، ودعوة للعمل الجاد المتكامل الشامل .

واضاف الرئيس الحمدي في كلمته : أن هذا اللقاء ليس مظاهرة ضد أحد ولا من أجل التأمير على أحد ولا أرى فيه خروجا عن حقنا المشروع كأخوة اشقاء في أن نلتقي لتتدارس أمورنا وقضايانا صغيرة وكبيرة وخصوصا ما يتعلق بالتعاون المشترك على ما فيه حماية سيادتنا على أراضينا ومياهنا الاقليمية في حوض البحر الأحمر . وعلينا اليوم تقع مسئولية عظيمة تلك هي الحرج بأوطاننا من شاك الصراع الدولي . وفي سبيل الحفاظ على أمن البحر الأحمر في حاجة بالطبع الى مساندة أشقائنا العرب ، ومن مبدأ وحدة النضال العربي ضد الصهيونية وقوى الغزو الأجنبي ومن مبدأ أن أول خطر يتهدد منطقة عربية هو خطر على العرب أجمعين (١٨) .

كانت هذه الكلمات علامات على أهداف المؤتمر وما ينبغي عمله لتحقيق تلك الأهداف ، وإزالة مخاوف أثيوبيا والتمسك بميثاق الأمم المتحدة الداعية الى السلام والاستقرار ، وكانت تلك الكلمات مقدمة للوصول الى التوصيات التي صدرت عن المؤتمر في شكل بيان صحفي كان أهم ما جاء به :

بسم الله الرحمن الرحيم : انطلاقا من روح التضامن العربي وأهمية التشاور بين الأشقاء وفي يوم الثلاثاء الثاني من شهر ربيع الثاني ١٣٩٧ هـ

الموافق ٢٢ من شهر مارس ١٩٧٧م تم لقساء تشاوري على مستوى قمة بين كل من :

- فخامة الرئيس جعفر نميري رئيس جمهورية السودان الديمقراطية .
- فخامة الأخ محمد سياد بري الأمين العام للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي ورئيس جمهورية الصومال الديمقراطية .
- فخامة الأخ سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .
- فخامة الأخ المقدم ابراهيم محمد الحمدي رئيس مجلس القيادة والقائد العام للقوات المسلحة للجمهورية العربية اليمنية .

وبعد أن أجريت لهم مراسم الاستقبال - - تشاوروا حول تنسيق جهود دولهم مع الدول العربية المقتدرة في سبيل تطوير مواردها والرقى بشموها في إطار التعاون والتضامن العربي . وفي هذا الشأن تم الاتفاق على تحرك مشترك - وتناول الرؤساء الوضع في حوض البحر الأحمر واتفقوا على ضرورة أن يظل منطقة سلام ووثام وأن تعمل الدول المطلة عليه على تحقيق هذا الهدف بالتشاور والتنسيق فيما بينها نظرا للعلاقات الطيبة بين فرنسا والدول العربية . وتحقيقا لوعود فرنسا المعلنة والمتعلقة في اعطاء الساحل الصومالي - جيبوتي (١٩) استقلاله التام عن طريق الديمقراطية الحقة ، يناشد الرؤساء الأربعة فرنسا بمنح جميع المواطنين في الساحل الصومالي حقهم الشرعي في ممارسة الاقتراع على أسس وطنية وديموقراطية ، وليس على أسس قبلية مما قد يؤدي الى التناحر وتهديد الأمن والسلام في البلاد وتأزم الموقف في المنطقة .

« وشدد الرؤساء على أهمية التضامن لمواجهة السياسة العدوانية لاسرائيل والقوى الصهيونية التي تدعمها - واتفق الرؤساء على أهمية استغلال ثروات البحر الأحمر لما فيه خير شعوب الدول المطلة عليه ، وتقرر في هذا الشأن تكوين لجنة فنية مشتركة لاجراء الاتصالات الضرورية اللازمة للدول المطلة على البحر الأحمر واعداد الدراسات اللازمة وأن تواصل الدول المشتركة في هذا اللقاء جهودها من أجل عقد لقاء موسع يضم كافة الدول المطلة على البحر الأحمر - - » (٢٠) .

« صدر في تمز يوم الأربعاء الثالث من ربيع الثاني ١٣٩٧هـ الموافق ٢٢ من شهر مارس ١٩٧٧م » .

وليس لنا تعليق على هذا البيان الصحفي الذي صدر في ختام يومين من الاجتماعات بين رؤساء الأقطار العربية الأربعة التي تمسك بزماد مدخل البحر الأحمر الجنوبي إلا أن نقول أنه كان بداية لاثارة قضية لها أهميتها وتنبيه الأقطار العربية « البحر الأحمرية » الى الأخطار التي تهددهم سواء كانت أخطارا خارجية ترجع الى الصراع الدولي حول المنطقة أو أخطارا داخلية تتمثل في وجود تحركات امرائيلية وشكوك اثيوبية ، أو كانت مخاطر تغلف الأقطار العربية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وعسكريا بصورة تساعد على عدم الاستقرار بل وتتيح الفرصة للتدخل الأجنبي ، الى جانب الخلافات بين الأقطار العربية ذات الأثر الخطير على كل عمل مشترك لمصلحة العرب .

## المصادر

### أولا - الوثائق :

١ - ميثاق أمن جدة ١٩٥٦م ضمن الوثائق المنشورة في كتاب أصدرته وزارة الخارجية السعودية بمكة المكرمة تحت عنوان المعاهدات .

### ٢ - الوثائق البريطانية

- A : F. O. 403/90/75.  
B : F. O. 403/123/2, 13, 15.  
C : F. O. 403/125/93.  
D : F. O. 403/221/54.

### ثانيا - الدوريات :

- ١ - جريدة الثورة اليمنية الأعداد : ٢٩٠٩ ، ٢٩١٠ ، ٢٩١١ ، ٢٩١٢ ، ٢٩١٣ في الفترة من ١٩٧٧/٣/٢١ الى ١٩٧٧/٣/٢٥ .  
٢ - جريدة الأهرام المصرية عدد الجمعة ١٥ أبريل ١٩٧٧م .

### ثالثا - المراجع :

- ١ - د. أحمد عزت عبد الكريم وآخرون : دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة .  
٢ - أمين سعيد : تاريخ الدولة السعودية .  
٣ - د. محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربي .

٤ - جورج كيرك (مترجم) : موجز تاريخ الشرق الأوسط .

5. Kirkwood : Britain and Africa,

6. Langer : European Alliances.

رابعاً - خريطة للبحر الأحمر .

١ - د- محمد اتيس : الدولة العثمانية والشرق العربي ص ١٢٨ .

٢ - د- أحمد عزت عبد الكريم وآخرون . دراسات في النهضة العربية الحديثة

ص ٢٢١ .

٣ - جورج كيرك : موجز تاريخ الشرق الأوسط ص ١٢٢ .

٦ - أمين سعيد : تاريخ الدولة السعودية ج٢ ص ١٢٩ .

٧ - وزارة الخارجية : مكة المكرمة : مجموعة المعاهدات .

٨ - أمين سعيد : تاريخ الدولة السعودية ج٣ ص ١٩٨ .

٩ - نفس المصدر ص ٢٠١ .

١٠ - جريدة الأهرام عند الجمعة ١٥ أبريل ١٩٧٧م

١٧ - جريدة الأهرام عند الجمعة ١٥ أبريل ١٩٧٧م .

١٨ - جريدة الثورة اليمنية : العدد ٢٩١١ الأربعاء ٢ ربيع الثاني ١٣٩٧هـ

٢٢ مارس ١٩٧٧م .

١٩ - لم تكن قد حصلت بعد على استقلالها .

٢٠ - جريدة الثورة اليمنية : العدد ٢٩١٢ الخميس ٤ ربيع الثاني ١٣٩٧هـ

الموافق ٢٤ مارس ١٩٧٧م .

4. Kirkwood : Britain and Africa, P. 19.

5. Langer : Ewropan Alliances chap. 8.

